

السيدة روث ويجدنوش*

يشرفني غاية الشرف أن أتلقى دعوة لمخاطبة هذا الجمهور المتميز باسم الجمعية الوطنية لجمهورية سورينام وشبكة البرلمانين من أجل عمل عالمي، وهي شبكة من البرلمانيي ١٢٣ بلداً من جميع مناطق العالم.

منذ ١٩٩٨، ويوم ١٧ تموز/يوليه يشكل يوم احتفال لمنظمتنا، ولكن أن أقف أمامكم، لأول مرة بصفتي عضواً في برلمان يمثل دولة طرفاً فذاك مبعث سعادة بالغة لدي.

دخلت ميدان السياسة في ١٩٨٧ حيث أعطيت أولوية قصوى للعمل مع أعضاء آخرين في البرلمان من أجل استعادة حكم القانون والديمقراطية في بلدي بعد سنوات عصيبة من الدكتاتورية العسكرية.

وفي ١٩٩٢، عينني رئيس جمهورية سورينام منظمة لاجتماعات قضايا حقوق الإنسان، حيث أقوم بدور الوسيط بين الرئيس وأسرة المدنيين الذين اغتيلوا في أثناء الحكم الدكتاتوري.

وبتلك الصفة وبصفتي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، دعمت كل جهد من أجل التحقيق بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي وقعت في تلك الفترة وتقديم مرتكبيها أمام العدالة. غير أن ذلك لم يكن كافياً.

ما زلنا نواجه بشكل يومي تقريباً أبشع الجرائم التي تهدد السلام، والأمن والرفاه في العالم.

إن سورينام وبقية العالم في أشد الحاجة إلى محكمة مستقلة دائمة غير سياسية بحجم المحكمة الجنائية الدولية من أجل حماية الأفراد والجماعات إذا لم تكن للنظم القضائية الوطنية قدرة أو رغبة في هذا الصدد.

في أثناء السنوات العشر من حملتي بمساعدة شبكة البرلمانين من أجل عمل عالمي لكي تصدق سورينام على نظام روما الأساسي، واجهتنا قوانين وسياسات اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ تفرض "عقوبات" على البلدان التي تنضم إلى نظام روما الأساسي دون أن تدخل مع الولايات المتحدة في اتفاقات ثنائية بشأن عدم التسليم. وقمنا نحن، أعضاء البرلمان من المعارضة والحكومة، إلى جانب زملائنا من ترينيداد وتوباغو، وبربادوس، وبوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وإكوادور، والمكسيك، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، وكينيا، ومالي، والنيجر، وجنوب أفريقيا، وتزانيا، وساموا بمقاومة فعلية لهذا الاتفاق على أساس أنه سينال من هدف مكافحة الإفلات من العقاب ومن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وهو مبدأ قامت عليه المحكمة الجنائية الدولية.

وعليه أنا مرتاحة جداً لكون موقفنا المبدئي المناصر لحماية وحدة نظام روما الأساسي، من بين عوامل أخرى، مثل الدعم القوي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية، قد شكل مساهمة حاسمة في قرار مجلس الكونغرس والإدارة بالولايات المتحدة والقاضي بإجراء تغيير كبير على قوانين الولايات المتحدة وسياساتها فيما يتعلق بقرار شركائها المشاركة في نظم المحكمة الجنائية الدولية.

* عضو برلمان سورينام، شبكة البرلمانين من أجل عمل عالمي.

اليوم يوم احتفال لبلدي لأننا الدولة الطرف ١٠٧ في نظام روما الأساسي. إنه يوم احتفال للمجتمع العالمي لأن لديه مؤسسة مثل المحكمة الجنائية الدولية تطبيق مبادئ قد تبني، على الصعيدين المحلي والدولي، تفاعلات بين الأفراد والمؤسسات والأمم على أساس حكم القانون.

نحن ندرك أن هناك العديد من التحديات أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولأنني برلمانية أنا مع الحوار الصريح. نعلم أن البعض يرى أن أوامر التوقيف التي أصدرها المدعي العام قد تنال أو تضر بنتيجة عملية السلام.

ولكن ليكن من الواضح أننا، نحن الدول الأطراف قد التزمنا بمحكمة جنائية دولية مستقلة بواجبات محددة، وعلينا الآن أن نمنح المدعي العام كامل الدعم من أجل القيام بأي شيء ضروري من الناحية القانونية لإنصاف الضحايا الذين وضعوا حياتهم في أيدينا.

لقد بينت قضيتنا ميلوزوفيتش وتشارلز تاييلور أن "تأجيل العدالة" مضر بالسلام وأن تأكيد مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية يحقق السلام الدائم على أساس حقوق الإنسان العالمية، بما فيها الحق في العدالة. وانطلاقاً من فهمنا للقانون المعمول به والمنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يكون الوقت مناسباً لإصدار أمر بالتوقيف كلما توفرت الأدلة للملاحقة، والبحث عن الحقيقة وإعداد محاكمة عادلة.

ينطبق النظام الأساسي اليوم على ١٠٧ من البلدان وعلى رعاياها. وفي قضية واحدة هي قضية دارفور/السودان، يعد النظام الأساسي ملزماً لدولة غير طرف، نتيجة قرار اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويقضي بأن الحالة في دارفور تشكل تهديداً للسلام الدولي، مما يتيح للمجلس استخدام سلطاته المنصوص عليها في الفصل السابع لبدء الاختصاص القضائي للمحكمة. وفي حالة أخرى، كوت ديفوار، وبفضل تعبئة البرلمانين، قبلت دولة غير طرف الاختصاص القضائي للمحكمة بالنسبة للجرائم المدعى ارتكابها في أثناء النزاع المسلح الداخلي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، سبق للمحكمة أن كان لها أثر هام في ردع ارتكاب الفظائع من خلال تغيير سلوك الذين يتخذون القرارات، كما تسنى لنا نحن في شبكة البرلمانين من أجل عمل عالمي معرفته عبر الرسائل الواردة من واضعي السياسات. وفي بعض البلدان، استعرضت السلطات المدنية والعسكرية قواعد الاشتباك للقوات المسلحة من أجل امتثال معايير نظام روما الأساسي. وفي بلدان عديدة، فُهمت بشكل جيد الرسالة المتعلقة بوجود محكمة دائمة الآن باختصاص قضائي على أخطر القضايا التي تشكل مصدر قلق على الصعيد الدولي وساعدت الرسالة من التخفيف من حدة أعمال العنف، كما حدث في كينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وفي كوت ديفوار في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ولكن من أجل تمكين المحكمة من كامل طاقتها للوفاء بولايتها، أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ٨٥، ومنها الدول الأربعون الموقعة على نظام روما الأساسي، التي لم تنضم بعد أن تفعل ذلك، من أجل تعزيز عالمية وفعالية النظام الجديد للعدالة الجنائية الدولية.

إن شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي مدينة للغاية لأحد رجال الدولة في المنطقة، منطقة البحر الكاريبي، أكثر من أي أحد من أعضائها منذ أول يوم أصبح فيه إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة أولوية سياسية في جدول أعمال شبكتنا العالمية. هذا الرجل هو السيد آرثر ن. ر. روبنسون من ترينيداد وتوباغو، عضو مجلس شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي في أواخر الثمانينيات الذي أنشأ برنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان وحملة المحكمة الجنائية الدولية لفائدة شبكتنا عام ١٩٨٩.

السيد روبنسون، ألهمتمونا جميعا بالتزامكم وعزمكم، وما نحن هنا نواصل قضية حقوق الإنسان والعدالة التي أعطيتموها بعدا برلمانيا دوليا وبعدا حكوميا دوليا والتي لا تزال تجمعنا اليوم.

كما ذكرت في عرضي الذي قدمته في ٦ حزيران/يونيه في أثناء الحلقة الدراسية البرلمانية الإقليمية لباراماريبو بشأن المحكمة الجنائية الدولية، قلت لزملائي في شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي من منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي:

"عندما ستحتفي سورينام في ١٧ تموز/يوليه بالذكرى العاشرة لنظام روما الأساسي، سيكون بوسعكم أن تقولوا لنا خبيكم، وأصدقائكم وأسرتكم: كنت في الدولة الطرف ١٠٧ في نظام روما الأساسي!

اليوم، صدق الوعد: لم تكن سورينام في روما عام ١٩٩٨، ولكن في ٢٠٠٨ نظام روما الأساسي في سورينام، بكامل قوة القانون.